

زار قوات الأمن الخاصة بعدن وأشاد بمستوى تأهيل وجاهزية منتسبيها

وزير الدفاع: يجب بناء علاقة نموذجية بين رجل الأمن والموطن ولا تساهل مع الخارجين على النظام والقانون

الإصلاحات السعرية تصب في خدمة الشعب وستقضي على مظاهر الفساد والتهريب

عدن/ سبأ

تفقد وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد أمس ومعه الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة عدن عبدالكريم شايف ووكيل جهاز الأمن السياسي لمحافظات عدن ولحج وأبين اللواء ناصر منصور هادي ومدير أمن محافظة عدن العميد الدكتور مصعب الصوفي فرع قوات الأمن الخاصة بعدن والتقى بقيادة الفرع والضباط والجنود واطلع على سير تنفيذ مختلف المهام الأمنية المسندة لهم.

ونقل وزير الدفاع إلى المقاتلين تحيات الأخ المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وأشاد وزير الدفاع بجاهزية حماة الوطن بمحافظة عدن وانضباطهم العالي ومستوى تأهيلهم وتدريبهم النوعي الذي يعكس استعدادهم الرفيع لتأدية المهام الأمنية المخططة بهم وتنفيذ أية مهام طارئة على مدار الساعة.

موضحاً في سياق كلمته أن قوات الأمن الخاصة قوة نوعية تمثل مفخرة لأبناء الشعب وهي قوة يعتمد عليها وعلى تدريبها العالي وقدرتها على التعامل مع مختلف الأعمال الخارجة عن النظام والقانون بعمليات نوعية وصمود بطولي نادر.

وأشار الوزير إلى أن الإجراءات

الإصلاحية السعرية التي اتخذتها الحكومة هي إجراءات ستصب في خدمة الشعب وستقضي على مظاهر الفساد والتهريب كما مثلت انقذاً للاقتصاد الوطني الذي كان يتكبد الأعباء الكبيرة في حين أن العائد الأكبر منها يذهب لمصلحة ثلثة من المتفخزين والمهربين.

وحت وزير الدفاع مقاتلي قوات الأمن الخاصة على مضاعفة الجهود والاهتمام بجوانب التدريب والتأهيل والحرص على تأدية المهام الأمنية بصرامة وحزم حيث لا تساهل مع أي مخرب أو خارج



عن القانون ومراعاة عدم حدوث أية أخطاء أو فجوات وأن يعمل الجميع على أن تكون علاقة رجال الأمن مع المواطن علاقة نموذجية تقوم على الإحترام والثقة المتبادلة في إطار النظام والقانون.

وكان قائد فرع قوات الأمن الخاصة بعدن العميد عبدالحافظ السقاف قد رحب بوزير الدفاع.. مؤكداً باسم كافة منتسبي الفرع بأنهم لن يقصروا في أداء مهامهم وسيكونون دوماً عند حسن ثقة القيادة والشعب بهم في تأدية المهام الأمنية على الوجه المطلوب.

كما قام وزير الدفاع ومعه قائد المنطقة العسكرية الرابعة اللواء الركن محمود أحمد سالم الصبيحي بتفقد عدد من أقسام الشرطة بعدن حيث زار قسم شرطة كريتر وقسم شرطة خور مكسر والتقى بمدراء الأقسام والضباط واستمع منهم إلى ابضحات حول سير أداء المهام الأمنية والخدمات الشرطية التي تقدم للمواطنين وناقش الصعوبات والعوائق والمتطلبات اللازمة والضرورية لتعزيز دور أقسام الشرطة وخدماتها .

وأشار الوزير إلى أنه ينبغي أن يكون

مناقشة آلية توفير 1500 وحدة ري بالطاقة الشمسية وشبكات متكاملة للمزارعين

صنعاء/ سبأ

عقدت اللجنة الخاصة بمناقشة آلية تنفيذ القضايا والمعالجات المطلوبة للتخفيف من انعكاسات الإصلاحات السعرية لمشتقات النفط والتي تم تشكيلها برئاسة وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور وعضوية المختصين في القطاعات والجهات ذات العلاقة اجتماعاً لها أمس بصنعاء .

ناقش الاجتماع الموضوعات المتعلقة بتوفير ألف و500 وحدة ري بالطاقة الشمسية وشبكات ري متكاملة لتغطية مساحة 10 آلاف هكتار وقوارب الصيد مع مستلزماتها وتوفير مخصصات مالية لازمة لصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي لتنفيذ أهدافه.

وفي الاجتماع الذي حضره رئيس الهيئة العامة للموارد المائية علي الصريمي ومختصون من قطاع الري بوزارة الزراعة وممثلون عن الاتحادين التعاونيين الزراعي والسمكي وبنك التسليف التعاوني والزراعي وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي والمؤسسة العامة للخدمات الزراعية ، تم الاتفاق على توزيع المهام على ثلاث فرق فنية لتحديد آلية التوزيع والمواصفات الفنية للمضخات وشبكات الري لتحديد المحاصيل والمناطق المستهدفة والمستفيدين لتحديد الإجراءات التنفيذية للإقراض وإجراءات الشراء لتوفير تلك المواد .

وستواصل للجان الفنية والفرق أعمالها الأيام القادمة لتنفيذ توجيهات الأخ رئيس الجمهورية المتضمنة المعالجات المطلوبة للتخفيف من انعكاسات الإصلاحات السعرية لمشتقات النفط والتي جاءت كضرورة وطنية لتجنب الانهيار الاقتصادي ومنها ما يخص الزراعة والري وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بالتنسيق مع الاتحادين التعاونيين الزراعي والسمكي لتطوير دعم قطاعي الزراعة والأسمك والنهوض بهما .

وفي الاجتماع أكد وزير الزراعة والري أهمية تكاتف الجهود والتنسيق المستمر لتوفير وحدات الري بالطاقة الشمسية وشبكات الري المتكاملة والتي ستسهم في دعم المزارعين .. لافتاً إلى أن هذه التقنية الحديثة ستعمل على مساعدة المزارعين في ضخ المياه وتحقيق وفورات مادية كبيرة في تكاليف الديزل .

ولفت الوزير مجور إلى أن خطة الوزارة في هذا الجانب تتضمن التركيز على توزيع ونشر تقنية ضخ المياه من الآبار باستخدام تقنية الطاقة الشمسية حيث سيتم البدء بالمناطق الساحلية التي لا يزيد عمق الآبار فيها عن 100-150 متر كخطوة أولى ثم سيتم تعميم التقنية في بقية المحافظات كمرحلة ثانية خاصة في مناطق المرتفعات التي تزيد عمق الآبار فيها عن 200 متر.

بحث التعاون العلمي والأكاديمي بين اليمن والصين



المقبل بصنعاء.

حضر اللقاء مدير الدراسات العليا بالوزارة محمد الصغير والمستشار الثقافي الصيني .

الصيني لليمن في مجال البحث العلمي.. موجها الدعوة للمختصين في الصين لحضور وإثراء مؤتمر البحث العلمي الذي سيعقد في نوفمبر

صنعاء/ سبأ
بحث وزير التعليم العالي والبحث العلمي المهندس هشام شرف أمس مع القائم بالأعمال في السفارة الصينية بصنعاء " تشاو ليانغ" جوانب التعاون العلمي والأكاديمي بين البلدين الصديقين.

وأبلغ القائم بالأعمال الوزير بموافقة الحكومة الصينية على مرشحي الجانب اليمني للدراسات العليا والجامعية للعام 2014-2015م بإجمالي 32 طالباً وطالبة بما فيهم مرشحي الاحتياط .

وتطرق اللقاء إلى التحضيرات لافتتاح قسم اللغة الصينية في جامعة صنعاء واستكمال توفير القاعات الدراسية والسكن للمدرسين الصينيين، ومناقشة موضوع المدرسين والموجهين الصينيين في معاهد التدريب المهني والدعم المطلوب خلال إقامتهم.

وقد عبر الوزير شرف عن تطلعه لمزيد من الدعم

وزير التربية يشيد بدعم اليابان لتطوير العملية التعليمية في اليمن

صنعاء/ سبأ

وتطوير العملية التعليمية في اليمن ، ومنها مشروع المنحة اليابانية لبناء مدارس التعليم الأساسي وتشجيع تعليم الفتاة في إطار إستئناف الدعم الياباني لقطاع التعليم الذي توقف أثناء أحداث 2011م .

وفي نهاية اللقاء سلم الملحق السياسي دعوة للوزير الأشول من نظيره الياباني لحضور مؤتمر التعليم الذي تنظمه الحكومة اليابانية بالتعاون مع منظمة اليونسكو.

التقى وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالرزاق الأشول أمس الملحق السياسي بالسفارة اليابانية بصنعاء اتسوشي موريتا .

جرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون الثنائية في قطاع التعليم وسبل تعزيزها وتطويرها .

واستعرض اللقاء مساهمات الأصدقاء اليابان في دعم جهود تحديث

شددت على تفعيل التنسيق بين مختلف الجهات المختصة

"مكافحة الفساد" تقرر خطوات لتنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بشأن الإصلاحات

الجمركي والضريبي بما يكفل تنمية الإيرادات.

كما أكدت على أهمية تعزيز الشفافية في مجال الاستكشافات النفطية وتعزيز دور المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء المسوحات الميدانية والتحري والبحث والتتبع لحالات الضمان الاجتماعي الجديدة والتحقق من استحقاقها وتوزيعها التوزيع العادل بين المحافظات.

وأشارت الهيئة إلى أهمية التزام جميع الجهات الحكومية بالانتقال من المدفوعات التقديرية للأجور والمرتبات إلى المدفوعات عن طريق استخدام الحسابات المصرفية في الهيئة العامة للبريد وفي مقدمة ذلك وزارتي الدفاع، والداخلية .

المالية، الدفاع، الداخلية، الشؤون الاجتماعية والعمل، النفط والمعادن، الكهرباء، النقل، الزراعة والري، الثروة السمكية، والبنك المركزي وموافاة هذه الجهات للهيئة بما تم اتخاذه من آليات وتدابير لتحقيق توجيهات رئيس الجمهورية.

وشددت هيئة مكافحة الفساد على ضرورة تضافر جهود المؤسسات الرقابية لإنجاح تلك التوجيهات وذلك من خلال العمل على إنهاء ازدواج الوظائف والحالات الوهمية من خلال استكمال نظام البصمة والصورة البيولوجية والبطاقة الوظيفية في الوحدات المدنية والأمنية والعسكرية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وإيجاد الآليات والتدابير اللازمة لمكافحة التهريب

رئيس الجمهورية للحكومة التي حوتها 12 نقطة بشأن إجراء العديد من الإصلاحات. وركز الاجتماع على النقاط المتعلقة بمكافحة الفساد المالي والإداري بهدف التخفيف عن كاهل المواطن وتحقيق المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والدفع بعجلة التنمية.

وثمنت الهيئة توجيهات الأخ الرئيس التي ستسهم في إيجاد المعالجات المطلوبة على مختلف الصعد الاقتصادية والمالية والاجتماعية للتخفيف من انعكاسات الإصلاحات السعرية للمشتقات النفطية. وأكدت الهيئة أهمية تضافر جهود الجهات المعنية لتنفيذ تلك التوجيهات وخاصة وزارات الخدمة

صنعاء/ سبأ
أقرت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اجتماعها أمس برئاسة رئيسة الهيئة أفراح بادويلا ن عدداً من الخطوات لتنفيذ توجيهات الأخ رئيس الجمهورية بشأن الإصلاحات الاقتصادية. وأكدت الهيئة أنها ستعمل على تنفيذ تلك التوجيهات من خلال التنسيق مع الحكومة والسلطة القضائية والمنظمة الرقابية وفي مقدمتها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا للرقابة على المناقصات وجهاز الأمن القومي بغية توحيد الرؤى والجهود لإعمال دورها الرقابي في إنجاح توجيهات رئيس الجمهورية.

واستعرض الاجتماع توجيهات الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي

وزير الثروة السمكية ومحافظ حضرموت يطلعان على نشاط مصنع الأسماك وميناء المكلا السفطري بحث على مضاعفة الجهود لتحسين الأداء والارتقاء بالنشاط الانتاجي

على النشاط التجاري للمصنع ومنتجه الذي حقق شهرة عالمية .

بذوره أبدي محافظ حضرموت استعداد السلطة المحلية لتقديم أوجه التسهيلات للمصنع بما يعزز نشاطه الانتاجي بوصفه واحداً من أهم المنشآت الصناعية السمكية في المحافظة .

من جانب آخر تفقد وزير الثروة السمكية ومحافظ حضرموت أمس ميناء المكلا وما يقدمه من خدمات لنشاط الصادرات السمكية .

وأطلعاً من الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية القبطان أسامة علي سالم والمدير المالي للمؤسسة صالح سالم القيعطي على الخطط والمشايخ التطويرية للميناء وما أحدثته تشغيل الخط التجاري الملاحي الجديد صلالة - المكلا من زيادة في حركة الصادرات والواردات في الميناء.. وتم خلال الاجتماع التأكيد على تفعيل الاتفاقات السابقة فيما يخص ترتيب أوضاع المشروع السمكي الرابع واقتراح البدائل المناسبة لنقله من موقعه الحالي بما يخدم مشروع تأهيل وتوسع الميناء واستحداث رصيف آخر فيه يخدم أنشطة الاستيراد والتصدير وتحقيق السلامة الأمنية للميناء.

المكلا/ سبأ

أطلع وزير الثروة السمكية المهندس عوض سعد السفطري ومحافظ حضرموت خالد سعيد الديني أمس على نشاط مصنع المكلا لتعليب الأسماك «الفويزي» وعلى سير تنفيذ خطته الإنتاجية..

وتعرفاً من رئيس مجلس إدارة المصنع عبدالقادر المقدي ونائبه حسين الهندي ومدراء الإدارات والأقسام على مكونات المصنع ومستوى تنفيذ خطته الإنتاجية في صناعة معلبات أسماك التونة والمعالجات المتخذة لمواجهة حالات التزوير لماركة المصنع التي حققت شهرة وطنية وعالمية .

وأكد وزير الثروة السمكية خلال لقائه بقيادة المصنع على أهمية مضاعفة الجهود للحفاظ على هذا الصرح الاقتصادي الذي يعد فخراً للصناعة السمكية الوطنية. مشدداً على خلق المزيد من التعاون والتكامل بين إدارة المصنع والعاملين بما يسهم في تحسين الأداء والارتقاء بالنشاط الانتاجي..

وحت الوزير السفطري قيادة المصنع على مواصلة جهودها ومتابعتها الحثيثة لإنهاء ظاهرة تزوير الماركة التجارية للمصنع واتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من يثبت تورطه في هذه الأعمال التي تؤثر

لجنة الدستور تواصل مناقشة مواد السلطة التشريعية

صنعاء/ سبأ

واصلت لجنة صياغة الدستور في اجتماعها أمس برئاسة رئيس اللجنة إسماعيل الوزير، مناقشة مشاريع المواد الدستورية المقترحة المقدمة من المجموعات الثلاث المنبثقة عن اللجنة فيما يتعلق بالسلطة التشريعية ضمن تنظيم السلطات الاتحادية.

وتركزت نقاشات اللجنة أمس حول المواد الدستورية المتعلقة بتكوين واختصاصات مجلس النواب، وكذا المجلس الاتحادي.

